

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/127
11 February 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية

دعم دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات
في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان*

* تأخر تقديم هذا التقرير لكي يعكس أحدث المعلومات.

خلاصة

طلبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها رقم ٣٠/٢٠٠٤، إلى عدة جهات من بينها إدارة الشؤون السياسية وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لها، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمات الإقليمية، أن تطلع اللجنة على الإجراءات المتخذة لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها. ويلخص هذا التقرير المعلومات التي تلقتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية، ويتناول الإجراءات المتخذة في مجال المساعدة الانتخابية ورصد الانتخابات، والبحث في المواضيع المتصلة بالديمقراطية، وتنمية المعارف وبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والقطري، وإدراج شروط تتعلق بالديمقراطية في الاتفاقات التي ترمم مع البلدان، واعتماد نصوص ووثائق مرجعية بشأن الديمقراطية وإيجاد التمويل اللازم لدعم هذه الأنشطة.

وقد تولت هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تقديم المساعدة التقنية أو مؤلت مشاريع الهدف منها تحسين جوانب محددة من العملية الانتخابية، كمشراكة المرأة في الانتخابات، وتوفير التربية الوطنية وتنقيف الناخبين، وتدعيم قدرة اللجان الانتخابية، وتحسين سجل الناخبين، وتشجيع دور المجتمع المدني، وتعزيز دور وسائل الإعلام وقدرة الهيئات المختصة بالمسائل الانتخابية. واتخذت المساعدة الانتخابية أيضاً شكل بعثات لمراقبة الانتخابات في عدد من البلدان. كما اعتمدت المنظمات خطوطاً توجيهية ومبادئ بشأن كيفية إجراء الانتخابات.

كما سعت المنظمات التي استجابت للطلب إلى تعزيز الديمقراطية عن طريق المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل، إضافة إلى أنشطة البحث التي تسهم في تنمية المعرفة في هذا الصدد. وأسهمت أيضاً في تسهيل الحوار السياسي وقدمت المساعدة في مجال بناء القدرات الوطنية، بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسلطة القضائية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢- ١ مقدمة
		أولاً- الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لأجل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها
٤	٢٣- ٣
٤	١٦- ٣	ألف- إدارة الشؤون السياسية وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لها.....
٦	١٦-١٢ باء- اليونسكو
٨	٢٣-١٧ جيم- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
٩	٣٥-٢٤	ثانياً- الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية لأجل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها
٩	٢٦-٢٤ ألف- الاتحاد الأفريقي
١٠	٣٥-٢٧ باء- الاتحاد الأوروبي
١٢	٣٦ خاتمة ثالثاً-

مقدمة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها رقم ٣٠/٢٠٠٤، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تشجع على الحوار والتفاعل داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وسائر المنظمات والترتيبات المعنية بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية، استناداً إلى هذا القرار وسائر قرارات الجمعية العامة واللجنة المتصلة بالموضوع. ولهذا الغرض، طلبت اللجنة إلى المفوضية أن تدعو عدة جهات من بينها إدارة الشؤون السياسية للأمم المتحدة وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لها، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمات الإقليمية إلى اطلاع اللجنة على الإجراءات المتخذة لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها.

٢- ويلخص هذا التقرير المعلومات التي تلقتها اللجنة من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، واليونسكو، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ويصف أيضاً الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية.

أولاً - الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

لأجل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

ألف- إدارة الشؤون السياسية وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لها

٣- أعلنت إدارة الشؤون السياسية أن المساعدة الدولية تتسم بالأهمية في مجال دعم الديمقراطية، ولا سيما في الاستجابة للاحتياجات الخاصة لعمليات إرساء الديمقراطية في حالات ما بعد الصراع والتي تتسم بالهشاشة السياسية. وتثبت التجربة أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا في ظل وجود مؤسسات ملائمة ومستقرة وفي ظل سيادة القانون. وتشكل المساعدة الانتخابية عنصراً هاماً للتحول الديمقراطي. فمن خلال تقديم هذه المساعدة، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في مرحلة مبكرة في عملية بناء السلام، وذلك بضمان قيام النظم الانتخابية المناسبة التي تتيح لجميع المواطنين، بمن فيهم الجماعات المهمشة، إمكانية التصويت. وقد أتاح إنشاء المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة فرصة للبلدان الديمقراطية في شتى أصقاع العالم، الحديثة منها والقديمة، لتبادل خبراتها وممارساتها الفضلى في مجال الديمقراطية وللشروع في البحوث على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٤- وتتولى إدارة الشؤون السياسية في الوقت الراهن دعم حكومة منغوليا في عملية متابعة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة المعقود في أولانباتار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ولهذا الغرض، دعت

الإدارة إلى عقد اجتماعات متابعة مشتركة بين الإدارات بالتعاون مع حكومة منغوليا. واعتمد المؤتمر الخامس خطة عمل تتضمن فرعاً خاصاً (الفرع ٤) بشأن الإجراءات الإقليمية المتصلة بوجه خاص بالمنظمات الإقليمية وحقوق الإنسان. ويطلب إلى الحكومات المشاركة تشجيع الحوار الإقليمي بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإنشاء أو تعزيز آليات الرصد الإقليمية لتقييم حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجري حالياً التفكير في إجراء دراسة بشأن تنفيذ الإجراءات الإقليمية التي تتضمنها خطة عمل أولانباتار، بالتعاون مع برنامج الدراسات المقارنة للتكامل الإقليمي التابع لجامعة الأمم المتحدة. وشرعت الإدارة، إلى جانب حكومة قطر التي ستستضيف المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في التعاون مع الإدارات الأخرى وهيئات الأمم المتحدة تحضيراً للمؤتمر المقبل الذي سيعقد في الدوحة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٥- وفيما يتعلق بالإجراءات الإقليمية والخاصة بكل قطر، أشارت الإدارة إلى أن المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، هو التزام قطعه أحد عشر بلداً رئيسياً، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية المعنية، بأن تنشئ عملية تهدف إلى جملة أمور منها التشجيع على تعزيز الديمقراطية وحسن التدبير في المنطقة. وخلال اجتماع القمة الأول للمؤتمر، المعقود يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، في دار السلام، اعتمد رؤساء دول وحكومات البلدان الرئيسية إعلان مبادئ قطعوا فيه على أنفسهم التزامات في مجال الديمقراطية والحكم السديد. وتشمل هذه الالتزامات أموراً من بينها وضع سياسات وطنية وإقليمية لتوطيد سيادة القانون؛ ومكافحة جميع الأيديولوجيات القائمة على التمييز؛ ووضع سياسات مشتركة في مجال التربية الوطنية، وحرية تنقل الأشخاص، وحرية التعبير وحرية تبادل الأفكار والمعلومات؛ وتعزيز السياسات القائمة على أساس تعدد الثقافات والتسامح؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتشجيع التعاون السياسي والقانوني بين الدول لأجل معالجة الجريمة. ويتوقع أن تترجم هذه الالتزامات إلى برامج عمل ملموسة يعتمد عليها اجتماع القمة الثاني.

٦- وأبلغت الإدارة أن لديها مكتبين لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو. وهي تعترم أيضاً توثيق تعاونها مع المفوضية في دعم عمل مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى، الذي يقع مقره في ياوندي.

٧- وفيما يتعلق بالأمريكتين، أشارت الإدارة إلى أنهما، بالإضافة إلى العمل الذي تضطلع به شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لها فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، قد أسهمت في جهود أخرى ترمي إلى تعزيز الديمقراطية في المنطقة. فقد شاركت، على سبيل المثال، في عملية الرصد وتوجيه رسالة هامة خلال فترات النزاع السياسي، وذلك عن طريق مستشاريها الخاصين، ولا سيما في هاييتي وفنزويلا. كما شاركت أيضاً في عمليات الحوار في غيانا، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨- وفي آسيا، نفذت الإدارة مشاريع عدة في طاجيكستان في فترة ما بعد الحرب الأهلية، وهي مشاريع تهدف إلى توطيد السلام ومنع إمكانية العودة إلى النزاع. واشتملت هذه الجهود على تسهيل الحوار بين الحكومة وقيادات المعارضة المسلحة السابقة لحل قضايا صعبة ومعقدة. وبالاعتماد على مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أسهمت إدارة الشؤون السياسية بنشاط في تشجيع بناء المؤسسات الديمقراطية والتسامح السياسي، ولا سيما عن طريق دعم مشروع نادي النقاش السياسي الذي أصبح المنصة الرئيسية في البلد لحرية التعبير ووسيلة للتغيير الديمقراطي. كما أسهم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان، من خلال أنشطة مستشار الشرطة المدنية التابع له، في إصلاح الوكالات الوطنية المعنية بإنفاذ القانون، وبناء القدرات الوطنية وتعزيز الشفافية.

٩- وفي الشرق الأوسط، تعمل إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع حكومة اليمن، على الإعداد لمنتدى بشأن إرساء الديمقراطية في اليمن، والتنمية والأمن البشري، يُعقد في صنعاء خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥. والهدف من هذا المنتدى، هو الإسهام في تعزيز الإصلاحات الديمقراطية الجارية، ومنع الصراع وتحديث المجتمع اليمني. وفي العراق، تؤدي الإدارة دوراً ريادياً في وضع السياسة العامة وتوفير الدعم التنفيذي والتوجيه لمكتب الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتهدف أنشطتها إلى تعزيز الديمقراطية في البلد، بما في ذلك دعم الحوار الوطني والتحضير للانتخابات العامة المقرر تنظيمها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وتوفير الدعم الموضوعي في صياغة دستور جديد للبلد.

١٠- وفي ميدان المساعدة الانتخابية، أشارت الإدارة إلى أن الجمعية العامة عيّنت، في قرارها ٤٦/١٣٧، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية للقيام بمهمة تنسيق المساعدة الانتخابية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتتولى شعبة المساعدة الانتخابية تقديم المساعدة اللازمة للمنسق في ضمان الاتساق في تقييم طلبات المساعدة؛ وتنفيذ مشاريع المساعدة الانتخابية؛ وضمان توافر المؤهلات التقنية الملائمة لدى الموظفين والمستشارين العاملين في مشاريع المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة.

١١- ولدى تصميم مشاريع المساعدة الانتخابية، تولى شعبة المساعدة الانتخابية عناية خاصة لتيسير مشاركة المرأة في الانتخابات، وذلك ضمن قوائم الناخبين والمرشحين والمسؤولين المنتخبين. ويجري التركيز أيضاً على توفير التربة الوطنية وثقافة الناخبين، وتعزيز سجل الناخبين وبناء قدرات اللجان الانتخابية.

باء - اليونسكو

١٢- اعتمدت اليونسكو استراتيجية متكاملة لبرنامج دولي بشأن الديمقراطية، وذلك في إطار المركز الدولي لعلوم الإنسان، الذي يقع مقره في جبيل بلبنان. والهدف من هذه المبادرة هو دمج الجهود المبذولة في جبيل في

بحالي البحث وبناء القدرات، والتي تركز على البحوث التجريبية، في إطار استراتيجية واحدة متكاملة؛ وتنفيذ توصيات الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية^(١)، الذي يقدم دراسة مفاهيمية وتوصيات بشأن المواضيع التي ينبغي بحثها في إطار تعزيز الديمقراطية؛ وتركيز اليونسكو المعتاد على التحليل النظري لمبادئ الديمقراطية. وتعزز هذه الاستراتيجية الجديدة تشجيع البحوث التحليلية المقارنة، وإقامة حوارات دولية بشأن مستقبل الديمقراطية ودعم الديمقراطية في مجتمعات ما بعد النزاع.

١٣- وتهدف اليونسكو، من خلال تشجيع البحوث التحليلية المقارنة، إلى تقييم الظروف التي تيسر الممارسة الديمقراطية وفهم الآليات التي تعزز تطور الديمقراطية وتسهم في صونها. وتعمل اليونسكو على استحداث معرفة جديدة تبين أن الديمقراطية يمكن أن تنمو في كل مكان رغم اختلاف المجتمعات في التقاليد والثقافة. وفي بادئ الأمر، ستركز قاعدة المعرفة الجديدة هذه على الديمقراطية وعلاقتها بالثقافة. وفي مرحلة لاحقة، سينتقل التركيز إلى العلاقة بين الديمقراطية ومواضيع كالانتماء العرقي والسلام والتنمية. ويتمثل الهدف في التوصل إلى فهم أفضل لواقع الديمقراطية في العالم، ولا سيما كيفية فهم وممارسة المبادئ الديمقراطية في مختلف المناطق.

١٤- وستتولى اليونسكو أيضاً دراسة الكيفية التي تؤثر بها العولمة على الديمقراطية في شتى أنحاء العالم، وذلك عن طريق التحليل والحوار الدولي. وستستند هذه الدراسة إلى بحث القواعد والقيم والمبادئ الديمقراطية وعلاقتها بقضيتي العولمة والتنمية الرئيسيتين. وسوف يتم إعداد ورقات مفاهيم وعقد مؤتمرات دولية في مناطق مختلفة من العالم يشارك فيها أعضاء من الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية، ومسؤولون عن اتخاذ القرارات وباحثون.

١٥- وفي حالات ما بعد الصراع، تعزز اليونسكو المساهمة بشكل مباشر في استعادة و/أو إحلال الديمقراطية من خلال برنامج للبحث وبناء القدرات. ويهدف برنامج البحث إلى تشجيع العناصر الفاعلة المحلية في المجتمع الأكاديمي على تعزيز الديمقراطية بالاستفادة من نتائج البحوث التحليلية التي يجريها مركز جبيل والحوار الذي يثيره الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية.

١٦- واقترح إنشاء مراكز جديدة للبحث والتدريب أو تعزيز المراكز القائمة لدى البلدان المعنية. وستتولى هذه المراكز، بالتعاون مع مركز جبيل، إجراء البحوث، ونشر المعلومات والتفاعل مع واضعي السياسات والمجتمع المدني في بناء الديمقراطيات الجديدة. وينبغي لهذه المراكز أيضاً أن تتولى تدريب المشرعين والموظفين المدنيين وقيادات المجتمع المدني، وتسهم في بناء قدراتهم في سبيل تعزيز توافق الآراء بشأن ضرورة حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون. كما ستقوم هذه المراكز، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، بوضع برامج تدريب للقضاة وموظفي الجيش والشرطة وقوات الأمن.

جيم - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

١٧- ركزت المفوضية على تطوير المعلومات وتبادلها من خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل. وقد شاركت أيضاً في صياغة الكتيبات الإرشادية والأدوات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، نظمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع جمهورية كوريا، حلقة دراسية عُقدت في سيول حول ممارسات الحكم السديد من أجل تعزيز حقوق الإنسان. وناقشت الحلقة أمثلة على ممارسات موضحة للحكم السديد كان لها أثر على تعزيز حقوق الإنسان، والدروس التي يمكن استخلاصها منها. وتناولت المناقشات أربع دراسات حالة إفرادية حول المواضيع التالية: تعزيز سيادة القانون؛ وتعزيز إساءة الخدمات التي تسهم في إعمال حقوق الإنسان؛ وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمشاركة؛ ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص.

١٨- وخلص الاجتماع إلى وجود علاقة دعم متبادل بين الحكم السديد وحقوق الإنسان، وعدم وجود تعريف واحد شامل لمفهوم الحكم السديد. ومع ذلك، تم تحديد عدد من العناصر المشتركة، ألا وهي المشاركة والمساءلة والشفافية ومسؤولية الدولة وانفتاحها، لا سيما بالنسبة إلى الجماعات المهمشة. كما خلص المشاركون في اجتماع سيول إلى ضرورة زيادة الوعي بالعلاقة بين الحكم السديد وحقوق الإنسان، وركزوا بوجه خاص على أهمية الإرادة السياسية ومشاركة الجمهور ووعيه. ويتطلب هذا تغيير النهج التقليدية إزاء قضايا من قبيل المساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي؛ وإدماج حقوق الإنسان على نحو فعال في سياسات وممارسات الدولة؛ وجعل تعزيز العدالة هدفاً لسيادة القانون؛ ومعالجة الروابط الرئيسية بين الحكم السديد، وحقوق الإنسان، والحد من الفقر وأوجه عدم المساواة؛ والاستجابة للتحديات الرئيسية التي تعترض حقوق الإنسان والحكم السديد، كالفساد ووجود المنازعات.

١٩- وتواصل المفوضية، من خلال وحدة المؤسسات الوطنية التابعة لها، دعم ما تعقده المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي من مؤتمرات، وحلقات عمل واجتماعات مائدة مستديرة تعقدها لمناقشة القضايا التي تتعلق بالديمقراطية. وعلى سبيل المثال، بحث المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحماتها، المعقود في سيول خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ضمن مواضيع أخرى، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية إرساء الديمقراطية. وفي البيان الختامي، أكدت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المشاركة في المؤتمر، من جديد، التزامها بمواصلة العمل كعناصر مؤثرة في إرساء الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق السعي إلى ضمان احترام المعايير المعترف بها كمعايير مرجعية لمجتمع ديمقراطي.

٢٠- ونظمت المفوضية أيضاً حلقة عمل للخبراء بشأن العدالة الانتقالية، عُقدت في جنيف في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وكانت هذه العملية جزءاً من مشروع بعنوان "الترتيبات القضائية الانتقالية التي تراعي الحقوق في البلدان التي انتهت فيها الصراعات والأزمات"، يهدف إلى تعزيز قدرة المفوضية على توفير البحوث

القانونية والتحليلات والصياغة والمشورة فيما يتصل بالمعايير الدولية لإقامة العدل، وعمليات تقصي الحقيقة والمصالحة، والقانون الدولي الجنائي في البلدان التي انتهت فيها المنازعات. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في إعداد دليل تشغيلي تستخدمه البعثات الميدانية والإدارات الانتقالية في الدول التي انتهت فيها المنازعات. وسيشتمل هذا الدليل على أدوات توفر توجيهاً عملياً بشأن المسائل المتصلة بمجال العدالة الانتقالية وسيادة القانون. وكان الهدف من حلقة العمل، هو التماس آراء الخبراء وتعليقاتهم بشأن الأدوات المقترحة، ومن ثم تزويد واضعي الدليل بالتوجيه اللازم لمواصلة إعداد الدليل.

٢١- وتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع المفوضية لإعداد "دليل للبرلمانيين بشأن حقوق الإنسان"، يوفر مدخلاً لمعايير وآليات ومبادئ حقوق الإنسان، مع التركيز على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتفسيراً لمحتوى هذه الحقوق وللدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في إعمالها.

٢٢- كما نظمت المفوضية، بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأعضاء هيئات حقوق الإنسان البرلمانية حلقة دراسية عقدت في جنيف خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٤ بعنوان "تعزيز البرلمان كحارس لحقوق الإنسان: دور هيئات حقوق الإنسان البرلمانية". وشملت المواضيع التي نوقشت خلال هذه الحلقة، ولاية هيئات حقوق الإنسان البرلمانية وكذلك علاقة هذه الهيئات بالأمم المتحدة، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٣- وتولت المفوضية إعداد مجموعة من الوثائق والنصوص التي اعتمدها مختلف المنظمات الدولية والحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بهدف تعزيز الديمقراطية وتوطيدها^(٢).

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية لأجل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

ألف - الاتحاد الأفريقي

٢٤- تناول الاتحاد الأفريقي قضية المسائل الانتخابية، وذلك من خلال مجموعة وسائل منها اعتماد "إعلان بشأن المبادئ المنظمة للانتخابات الديمقراطية في أفريقيا" والمبادئ التوجيهية الخاصة ببعثات الاتحاد الأفريقي المعنية بمراقبة الانتخابات ورصدها". وجاء في الإعلان أن الانتخابات الديمقراطية هي الأساس الذي تستند إليه سلطة لأي حكم نيابي، وأن الانتخابات التي تتم حسب الأصول القانونية تشكل العنصر الرئيسي لعملية إرساء الديمقراطية، ولذلك فهي تُعد المكونات الأساسية للحكم السديد، وسيادة القانون، وصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية.

٢٥- كما يؤكد الإعلان على أن الانتخابات الديمقراطية ينبغي أن تتسم بالحرية والتزاهة وأن تُجرى بموجب دساتير ديمقراطية، وعلى نحو يتفق مع الصكوك القانونية، وفي ظل نظام يقوم على أساس الفصل بين السلطات

ويضمن استقلال القضاء. ويشير إلى أن الانتخابات الديمقراطية ينبغي أن تُعقد على فترات منتظمة بإشراف مؤسسات محايدة وكفؤة وخاضعة للمساءلة يعمل بها موظفون حصلوا على التدريب الكافي وتزور باللوجستيات الكافية.

٢٦- والجدير بالإشارة إلى أنه في المادة ٨ من البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والخاص بحقوق المرأة في أفريقيا، المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠٣، اتفقت الدول الأطراف على أن النساء والرجال سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بنفس الحماية والمزايا التي يوفرها القانون. كما اتفقت الدول الأطراف، في المادة ٩ من البروتوكول، على اتخاذ إجراءات إيجابية محددة لتعزيز الحكم القائم على أساس المشاركة ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية للبلد وذلك من خلال الإجراءات الإيجابية؛ وإقرار التشريعات الوطنية والتدابير الأخرى الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة في الانتخابات دوغماً تمييز؛ وعلى أن تُمثل المرأة على جميع المستويات على قدم المساواة مع الرجل في جميع العمليات الانتخابية؛ وعلى جعل المرأة شريكاً متكافئاً مع الرجل على جميع مستويات وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية. واتفقت الدول الأطراف أيضاً على ضمان زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها على نحو فعال على جميع مستويات عملية صنع القرار.

باء - الاتحاد الأوروبي

٢٧- يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الديمقراطية من خلال بعثات مراقبة الانتخابات والمساعدة الانتخابية، وإدراج شروط تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية في الاتفاقات التي يبرمها مع البلدان الأخرى، وإثارة القضايا المتعلقة بالديمقراطية في إطار مجموعة واسعة من الحوارات، وتمويل المشاريع الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم السديد في إطار المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الأخرى التي وضعتها المفوضية الأوروبية.

٢٨- ومنذ أن اعتمدت المفوضية الأوروبية بلاغاً بشأن المساعدة والمراقبة الانتخابية (COM (2000) 191)، أوفد الاتحاد الأوروبي ٢٨ بعثة لمراقبة الانتخابات في بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية. والهدف من بعثة المراقبة الانتخابية، هو تقييم مدى مطابقة العملية الانتخابية للمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية. ويمكن لهذه البعثات أن تحول دون التزوير والمخالفات في الانتخابات أو تحد منها. كما يمكن أن تحول دون أعمال العنف والتخويف أو تحد منها، وأن تعزز ثقة المتنافسين السياسيين والمجتمع المدني والناخبين للمشاركة في الانتخابات؛ وأن تعطي صورة عن جميع القضايا المتعلقة بإرساء الديمقراطية كاستقلال السلطة القضائية وأدائها، وكذلك الاحترام العام لحقوق الإنسان؛ وأن تقدم توصيات لتعزيز الإطار الانتخابي والبيئة الديمقراطية.

٢٩- وتشمل أنشطة الاتحاد الأوروبي في مجال المساعدة الانتخابية أيضاً تمويل مشاريع المساعدة الانتخابية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي تهدف إلى دعم الهيئات الوطنية لإدارة الانتخابات وهيئات الإشراف على

الانتخابات؛ وأفرقة مراقبة الانتخابات المحلية ورصد وسائط الإعلام؛ وأنشطة تثقيف الناخبين التي تقوم بها الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات و/أو المجتمع المدني؛ والمنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية بالدعم الانتخابي.

٣٠- وتقدم المساعدة أيضاً للمجتمع المدني لإجراء الأنشطة المتصلة بالتربية الوطنية وتثقيف الناخبين في عدد من البلدان، وللمنظمات الدولية التي تنشط في مجال المساعدة الانتخابية. وشمل هذا المساعدة المقدمة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك بغية وضع مبادئ توجيهية لرصد وسائط الإعلام تستخدمها بعثات المراقبة الانتخابية التابعة لكل من المكتب والاتحاد الأوروبي. وشمل المساعدة المقدمة للجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا، لتحليل التشريعات الانتخابية ومساعدة السلطات الوطنية في تحسين جودة التشريعات والممارسة الانتخابية. كما قدمت المساعدة للاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراته في مجال المراقبة الانتخابية.

٣١- ومنذ بداية التسعينات، تشمل جميع اتفاقات التجارة والتعاون التي ترم بين المفوضية الأوروبية والبلدان الأخرى أحكاماً تنص على أن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية هو "عنصر أساسي" في الاتفاق. وعلى سبيل المثال، ينص اتفاق كوتونو المبرم مع ٧٩ دولة من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ على أن أي تعليق للاتفاق يجب أن يكون مسبوقاً بإجراء مشاورات عدا في الحالات الاستثنائية التي يحدث فيها "انتهاك خطير وصارخ" لأحد العناصر الأساسية للاتفاق، والتي يجوز فيها تعليق الاتفاق بأثر فوري. وتنشئ المادة ٨ من الاتفاق إجراء للحوار السياسي يسمح بمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية بشكل منظم.

٣٢- وعلى الصعيد الإقليمي، يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً قوياً للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال مشروع بقيمة ١,٩ مليون يورو شرع في تنفيذه في عام ٢٠٠٣ في إطار المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، بغية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بعمليات إرساء الديمقراطية، والحكم وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بآسيا، أقر مجلس الاتحاد الأوروبي عدة رسائل تحدد توصيات استراتيجية تخلص العلاقات مع آسيا وتشمل إشارة رئيسية إلى حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية^(٣). وفي أمريكا اللاتينية، أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقات من الجيل الثاني، وفي بعض الحالات الجيل الثالث، مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية عدا البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي^(٤)، وتتضمن هذه الاتفاقات شرط "العنصر الأساسي" وكذلك أحكاماً أساسية تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية. وفسحت هذه الاتفاقات المجال للاضطلاع بأنشطة واسعة النطاق من خلال الحوار السياسي ومبادرات التعاون.

٣٣- وفي جنوب شرقي أوروبا، تشكل "عملية الاستقرار والارتباط" الوسيلة الأساسية التي يسعى من خلالها الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. وبالإضافة إلى إدراج إشارات إلى حقوق الإنسان وتثبيت الديمقراطية في كل ورقة من الأوراق الاستراتيجية القطرية للبلدان الخمسة، تحدد ورقة الاستراتيجية الإقليمية الخاصة بمساعدة المجتمعات من أجل الإعمار والتنمية وإشاعة الاستقرار للفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ (المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) الدعم المقدم لأجل تثبيت الديمقراطية بوصفه عنصراً في غاية من الأهمية لتوطيد ما أُحرز من تقدم على درب إرساء الديمقراطية وتعزيز دور المجتمع المدني.

٣٤- وفيما يتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، أبرمت خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ اتفاقات انتساب جديدة تتضمن شرط "العناصر الأساسية"، أو بدأ نفاذها وذلك مع الأردن والجزائر ولبنان ومصر. وتنص ورقة الاستراتيجية الإقليمية للفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ على تعزيز سيادة القانون والحكم السديد كواحدة من الأولويات الإقليمية الخمس.

٣٥- وفيما يتعلق بأنشطة التمويل، يُعد تعزيز سيادة القانون، والحكم السديد وإرساء الديمقراطية أولويات رئيسية للاتحاد الأوروبي في إطار المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان^(٥).

ثالثاً - خاتمة

٣٦- تشارك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجموعة متنوعة من الأنشطة التي ترمي إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها. واتخذت إجراءات في مجالات المساعدة الانتخابية ورصد الانتخابات، والبحث في مواضيع تتصل بالديمقراطية، وتنمية المعارف وبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والقطري، وإدراج الشروط المتعلقة بالديمقراطية في الاتفاقات التي تُبرم مع البلدان، واعتماد نصوص ووثائق مرجعية بشأن الديمقراطية وتوفير التمويل اللازم لدعم هذه الأنشطة. وأدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أيضاً دوراً هاماً من خلال وضع الأدلة والأدوات، وكذلك عن طريق تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات، والمشاركة فيها. وسوف تواصل المفوضية تنشيط الحوار والتفاعل بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية، وفق ما طلبته اللجنة في قرارها رقم ٣٠/٢٠٠٤.

Notes

1 These recommendations are in the publication The Interaction between Democracy and Development published by UNESCO in 2002.

2 At the time of writing, arrangements were being made to place the compilation on the OHCHR web site.

3 See in particular COM (2001) 469 final.

4 Negotiations on an association agreement are still ongoing

5 See http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/projects/eidhr/projects_en.htm for more information.
